

في كلمة وجهها الرئيس المصري محمد مرسي مساء الخميس للشعب من خلال التلفزيون الحكومي قال إن إقالة النائب العام جاءت تلبية لمطالب الثوار وإن تأخر بعض الشيء لطبيعة المرحلة الانتقالية ولكن الموقف الآن لا يحتمل التأخير.

وقال الرئيس المصري "ليس على القضاة غبار في أن يقولوا بما أمامهم من القانون وعليهم أن يحكموا بالتشريعات التي أمامهم وهم ليسوا مشرعين ولا علاقة لهم بالعملية السياسية."

وأضاف أن "مهمتي المحافظة على الوطن من أي خلل أو تأمر"، وأن "الإعلان الدستوري الأخير ليس الأول قبله إعلانين وهو يحقق رغبات ومتطلبات المرحلة."

وأكد في كلمته أن "كل الإعلانات الدستورية تنتهي بمجرد أن يستفتي الشعب على الدستور"، وأنه "إذا لم يوافق المصريون على الدستور تعاد الكرة مرة أخرى بجمعية تأسيسية وكتابة دستور آخر."

وقال إنه "عانى شخصا من الديكتاتورية ولا يمكن أن يمارسها أبدا."

في هذه الاثناء تسعى الجمعية التأسيسية المصرية إلى التصويت على مسودة الدستور المصري الجديد الخميس في خطوة اعتبرت محاولة لاستباق قرار المحكمة الدستورية التي أشارت إلى أنها ستنظر في أمر حل الجمعية التأسيسية يوم الأحد المقبل.

وقد سعى الرئيس مرسي إلى تهدئة الأمور عبر طمأنة المجلس الأعلى للقضاء من أن الإعلان الدستوري سيكون محصورا في "القضايا السيادية" التي تهدف إلى حماية مؤسسات الدولة المصرية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 30/11/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com